JASPSS
مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية
ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (38)
2024-2-5
https://jaspss.com

بحث بعنوان

دور البلديات في دعم تمكين المرأة: دراسة حالة بلدية برقش

اعداد

رزان ابراهيم محمد الصياحين

بلدية برقش

ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (38)
2024-2-5

المستخلص

توضح الدراسة دور البلديات في دعم تمكين المرأة وذلك كجزء من مسعى البلديات نحو تحقيق التنمية المحلية والخدمية. تتمثل هذه المساعي في تنفيذ رؤى جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين وتطلعات الحكومة الرشيدة لجعل البلديات محورًا للتنمية المحلية، من خلال تعزيز دور البلديات وتعزيز المشاركة المجتمعية. يبرز الدور الهام لوحدات تمكين المرأة في تحقيق هذه الأهداف، وتشمل الجهود المبذولة تحسين الخدمات وتنفيذ استراتيجيات التواصل المجتمعي، بما في ذلك إطلاق موقع إلكتروني يعتبر جزءًا من هذه الاستراتيجية. يهدف الموقع إلى تقديم الخدمات الإلكترونية للمواطنين، وإعلامهم بمستجدات البلدية وتشجيع تفاعلهم وتقديم آرائهم. في النهاية، يتجلى دور البلديات في تحقيق الحياة الكريمة للمواطنين من خلال توفير أفضل الخدمات والمشاركة المجتمعية، مما يساهم في نمو وازدهار البلدية والوطن بشكل عام.

ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (38)
2024-2-5
https://jaspss.com

Abstract:

The study elucidates the role of municipalities in supporting women's empowerment as part of their endeavor towards achieving local and service-oriented development. These efforts align with the visions of His Majesty King Abdullah II ibn Al Hussein and the aspirations of the wise government to make municipalities the focal point of local development, through enhancing their role and promoting community participation. The crucial role of women's empowerment units in achieving these objectives is highlighted, with efforts focused on improving services and implementing community communication strategies, including the launch of a website as part of this strategy. The website aims to provide electronic services to citizens, inform them about municipal developments, and encourage their interaction and feedback. Ultimately, the role of municipalities in achieving a decent life for citizens is evident through providing better services and fostering community participation, contributing to the overall growth and prosperity of the municipality and the nation.

ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (38)
2024-2-5

المقدمة

في مجتمعاتنا اليوم، يتزايد الاهتمام بتعزيز دور المرأة وتمكينها في مختلف المجالات. تعتبر البلديات أحد الجهات المحلية التي تلعب دوراً هاماً في هذا السياق. يعد دراسة "دور البلديات في دعم تمكين المرأة" استكشافاً للجهود التي تبذلها البلديات لتحقيق المساواة وتعزيز مشاركة المرأة في صنع القرار.

تتناول هذه الدراسة تحليل سياسات وبرامج البلديات الموجهة نحو دعم المرأة وتمكينها اقتصادياً واجتماعياً. سنتناول كذلك الآليات التي تسهم في تحقيق هذا الهدف والتحديات التي قد تواجه تنفيذ هذه السياسات.

يعتبر هذا الموضوع ذا أهمية خاصة في سياق تطور الأدوار الاقتصادية والاجتماعية للمرأة، وكيف يمكن للبلديات أن تكون عوناً فعالاً في تحقيق التوازن بين الجنسين وتعزيز دور المرأة كعنصر رئيسي في التنمية المستدامة.

إن هذه الدراسة ستقدم نظرة عميقة وشاملة على تجارب البلديات المختلفة في دعم تمكين المرأة، وستسلط الضوء على أمثلة ناجحة وتحديات محتملة.

مشكلة الدراسة:

تتسم مشكلة هذه الدراسة بالحاجة الملحة إلى فهم أعمق لكيفية تحقيق التمكين للمرأة على يد البلديات. تظهر التحديات التي قد تعترض هذا الهدف، مثل ضعف التوجيهات السياسية المحلية الموجهة نحو تعزيز المشاركة النسائية في المجالات المختلفة. يُعتبر عدم وجود إطار فعّال لتنفيذ السياسات المتعلقة بتمكين المرأة في البلديات عائقاً رئيسياً. يُشكل أيضاً تحدي التمويل والموارد عقبة تعيق قدرة البلديات

على تنفيذ برامج فعّالة ومستدامة لدعم المرأة. تتطلب الدراسة التركيز على كيفية تجاوز هذه التحديات وتحسين البيئة المحلية لتعزيز التمكين النسائي من خلال دور فعّال للبلديات.

أهمية الدراسة:

تستند أهمية الدراسة على نوعين من الأهمية: الأهمية العلمية والعملية:

- **الأهمية العلمية:** قد يكون لهذه الدراسة فائدة في رفد المكتبات الأردنية والعربية وكذلك البلديات في الأردن بالإضافة الى المختصين المهتمين لما هذه الدراسة من أهمية في بيان دور البلديات في دعم تمكين المرأة في الاردن
- الأهمية العملية: تبرز الأهمية العملية من خلال بيان أهمية دور البلديات في دعم تمكين المرأة في الاردن سياسيا، واقتصاديا، وإداريا، وتنمويا. باعتبار البلديات مؤسسات شبه رسمية يلقى على عاتقها جزء كبير في المساهمة في تمكين المرأة ودعمها باعتبارها جزء فعال من المجتمع ويقع على عاتقها دور كبير من المسؤولية لذا يبرز دور البلدية من خلال تشجيع المرأة الانخراط في الأعمال السياسية والاقتصادية والتنموية

أهداف الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة من الحاجة الملحة لتعزيز دور البلديات كوكلاء فعّالين في تمكين المرأة. يتعلق الأمر بفهم أعمق لكيف يمكن للهياكل الحكومية المحلية أن تسهم في تحقيق المساواة بين الجنسين ورفع مستوى المشاركة النسائية في مجتمعاتنا. تسهم الدراسة في توفير رؤى عميقة حول كيفية تصميم وتنفيذ سياسات تمكين المرأة على مستوى البلديات، وكيف يمكن تحسين الآليات الحالية

لتحقيق نتائج أفضل. بفهم أفضل لهذه الديناميات، يمكن توجيه جهود أكثر فعالية نحو تعزيز التمكين النسائي وبناء مجتمعات أكثر تقدماً واستدامة.

مصطلحات الدراسة

تمكين المرأة: بأنّه العملية التي تُتيح للمرأة القدرة على اتخاذ القرارات الإستراتيجية وامتلاك المرأة للموارد وإدارتها وتحقيق مجموعة من الإنجازات، من خلال مجموعة من العناصر التي ترتبط باختياراتها الفردية؛ وهي: الموارد، والإدارة، والإنجازات، ؛ فالموارد تُشير إلى التوقعات والمخصصات المادية، والاجتماعية، والبشرية، أمّا تمكينها إداريا فتُشير إلى قدرة المرأة على تحديد أهدافها الإستراتيجية، والإنجازات هي تحقيق مستوى عيش كريم وتحسينه إلى تحقيق مبدأ تمثيل المرأة سياسيّاً، وهناك من يرى ان التمكين هو قدرة بسيطرة المرأة على حياتها، او قدرتها على التفاعل مع ثقافات المجتمع المحليّة، والسياسية، والاجتماعية (جمعة، 2000)

البلديات: هي مؤسسات شبه رسمية او جماعة محلية تتمتع بالشخصية المدنية ذات الاستقلال المالي وتملك صلاحيات تعيين حدودها او إلغائها، وتساهم وفقا لتوجهاتها النهوض بالمنطقة التابعة لها اقتصاديا، واجتماعيا، وثقافيا، وإداريا. وبموجب قانون البلديات تمنح البلدية الصلاحيات والمسؤوليات التي تنظم مهامها (وزارة الإدارة المحلية, 2021)

المبحث الأول: التمكين الاقتصادي والسياسي للمرأة الاردنية

برزت المرأة في الاردن كقائدة وذات رؤى ليس فقط على مستويات الحكومة، ولكن أيضًا في مجال الأعمال والإعلام والمجتمع المدني. ومثالهم يقف كمصدر إلهام للجيل القادم. وقد التزم الأردن بزيادة المشاركة السياسية للمرأة: في القضاء والبرلمان ومجلس الوزراء والهيئات المعينة الأخرى. كما التزمت بمراجعة قانون العمل والتشريعات الأخرى لتشجيع المشاركة الاقتصادية للمرأة على نطاق أوسع. ولدى الحكومة الأردنية رؤية طموحة لتحسين وضع المرأة والتي ستخضع الجميع للمساءلة عن جعل هذه الأهداف حقيقة واقعة (الخاروف، والحسين، 2013).

المطلب الأول: تمكين المرأة في الاردن

تلعب الحكومة الأردنية دورًا مهمًا في تدعيم التمكين للمرأة في الاردن وقد تم إنشاء اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة خطوة مهمة في تعزيز حقوق المرأة. ومن الأهمية الحيوية أن يكون لدى اللجنة الموارد الكافية لتحقيق أهدافها بالكامل. وتلعب النساء دورًا أساسيًا في مكافحة التطرف العنيف: مشاركتهن في القوى العاملة تعزز الاقتصاديات؛ مشاركتهم السياسية التي تعزز الشرعية؛ وتفعيل الأدوار الحيوية التي يلعبونها في الأسرة والمجتمع (فرج، كارولين. 1996)

والأردن منذ بداية نشأته كان للمرأة دور خدماتي من خلال ممارسة كثير من الوظائف في العديد من الوظائف المختلفة والتي كانت مقتصرة على الرجال، لكن التطور الحضاري والثقافي والتكنولوجي ساهم في تأطير وتشريع كيانات مؤسسية تساعد المرأة في الاردن على استعادة حقوقها والقيام بمهامها وأداء وظائفها بما يتوافق مع القوانين الناظمة[6] ، ومن أبرز الكيانات والمؤسسات والاتحادات واللجان النسائية

التي شكلت إطار قانوني لممارسة أعمالهن والتي من أبرزها اتحاد للمرأة في الاردن: هذا الاتحاد هو نفسه الاتحاد النسائي الذي تعرض للحل عام 1981. وكان قد رفع دعوى قضائية ضد قرار الحل وكسب القضية، ثم قام عام 1994 بتغيير اسمه وتعديل نظامه الأساسي. يهدف إلى توحيد جهود المرأة للدفاع عن مكتسباتها، والتصدي لمختلف أشكال التمييز ضدها، وتعزيز مكتسباتها ودورها وحقوقها ودمجها في عملية التنمية الشاملة وتذليل العقبات التشريعية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تواجهها. والعضوية في هذا الاتحاد متاحة لكل امرأة أردنية أو متزوجة من أردني تجاوزت 18 سنة من عمرها (الجريبيع، 2000)

الاتحاد النسائي الأردني العام: تأسس عام 1980، ويتكون من الجمعيات النسائية الخيرية الأعضاء في الاتحاد العام للجمعيات الخيرية. وكانت محكمة العدل العليا، قد قررت عام 1993 عدم جواز توسيع العضوية باتجاه العضوية الفردية. ويهدف الاتحاد إلى دمج المرأة في التنمية الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية، والعمل على تدريبها وتأهيلها لتوفير فرص العمل الملائمة لها، وإعداد البرامج والمشروعات التأهيلية لتثقيف المرأة وتدريبها، وتكوين القيادات النسائية والمحافظة على حقوق المرأة ومقاومة ما يحول دون قيامها بدور فاعل في تنمية المجتمع. ويبلغ عدد الجمعيات الأعضاء في الاتحاد 95 جمعية موزعة على المحافظات (قناة المملكة, 2021).

اللجنة الوطنية لشؤون المرأة: تأسست في إذار 1992 بقرار من مجلس الوزراء كمنبر للسياسات المتعلقة بالمرأة وذلك بهدف رفع سوية المرأة وإدماجها في جهود التنمية. ويشتمل تشكيل اللجنة على ممثلين لقطاعات رسمية وأهلية، وعدد أعضائها 20 عضواً. وبرغم أن اللجنة تعد من حيث تشكيلها لجنة رسمية،

إلا أن تفاعلها مع قضايا المرأة يصب في صالح الأهداف العامة للحركة النسائية. وتتولى اللجنة الوطنية تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن التي تمت بلورتها في حزيران 1993. كما أنها تبنت "خطة عمل للمرأة في الاردن والتنمية السياسية" في المؤتمر الوطني العام الذي عقدته في 1، اب، 2004 بعنوان "التنمية السياسية ولمرأة في الاردن: مرتكزات الخطاب وتعمل الان على تنفيذ استراتيجية جديدة

تجمع لجان المرأة الوطني الأردني: تأسس هذا التجمع عام 1995 بموجب قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية لسنة 1966، وهو مسجل رسمياً في وزارة الداخلية. ويحظى هذا التجمع برعاية الأميرة بسمة صاحبة المبادرة في إنشائه. وقد ساعدت رئاسة الأميرة لهذا التجمع على إقبال أعداد واسعة من النساء على الانخراط فيه، وبخاصة أن عضويته مفتوحة للنساء في سن 18 سنة فما فوق. وللتجمع فروع في كل محافظات المملكة (وكالة الإنباء الأردنية, 2022)

قد شكلت العقبات والتحديات حواجز أمام تمكين المرأة في كثير من الجوانب سواء كانت الجوانب التي تتعلق بالحواجز القانونية ومسؤوليات الأسرة والرعاية ونقص حلول النقل المناسبة. والعوامل التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالأعراف الاجتماعية التقييدية، إضافة إلى عدم وجود وظائف كافية في سوق العمل لجذب النساء. وبالتالي، فإن تسهيل وصول المرأة إلى العمل سيتطلب معالجة كل من قيود المنع التي تحجب تمكين المرأة من العمل في الفرص مما ادى الى انخفاض معدلات المشاركة الاقتصادية بين النساء . (الساكت، 2020)

ويرتبط التحدي الرئيسي الذي يواجه القيادة النسائية في الأردن بالمشاركة الاقتصادية والسياسية للمرأة، من بينها ارتفاع معدل البطالة، وانخفاض المشاركة الاقتصادية، وهو ما تنامى خلال جائحة فيروس

كورونا المستجد، حيث بلغ معدل النشاط الاقتصادي للمرأة في الاردن 14.9% مقارنة بـ 53.1% للذكور، في حين بلغ معدل البطالة للإناث 33.6% مقارنة بـ 21.2% للذكور، وذلك بحسب مسح العمالة والبطالة للربع الثالث من عام 2020 الصادر عن دائرة الإحصاءات العامة. (اللجنة الوطنية الأردنية لحماية المرأة, 2021)

التمكين الاقتصادي للمرأة في الاردن

التمكين الاقتصادي هو الجوهر الأساسي لدعم النساء في مجالات مختلفة أبرزها تعليم النساء المهمشات في أساسيات معرفة القراءة والكتابة والحساب، إضافة إلى توفير التدريب على المهارات في الضيافة والإدارة والإرشاد السياحي، السماح للمرأة بدخول القوى العاملة وتأسيس الأعمال التجارية الخاصة بها، فالتمكين الاقتصادي هو أكثر بكثير من مجرد الحصول على وظيفة، إنه يتعلق بتأسيس الاستقلال، وخلق شعور بالهدف والشعور بالانتماء داخل المجتمع (عريقات، 2009)

التمكين الاقتصادي هو قدرة النساء والرجال على المشاركة في عمليات النمو والمساهمة فيها والاستفادة منها بطرق تعترف بقيمة مساهماتهم وتحترم كرامتهم وتجعل من الممكن التفاوض على توزيع أكثر عدلاً لفوائد النمو. ويزيد التمكين الاقتصادي من وصول المرأة إلى الموارد والفرص الاقتصادية بما في ذلك الوظائف والخدمات المالية والممتلكات والأصول الإنتاجية الأخرى وتنمية المهارات ومعلومات السوق (الساكت، 2020).

دور البلديات في تمكين المرأة في الاردن

لا شك ان البلديات من ابرز المؤسسات التي تدعم المرأة سواء من خلال انخراطها في المشاريع التنموية او من خلال تنفيذ الأنشطة والبرامج التي تسهم في دعمها، بالإضافة الى انخراطها في الورش المعنية بتدريب المرأة على إدارة المشاريع و النهوض بها اقتصاديا وتنمويا واجتماعيا, وفي الآونة الأخيرة أنشأت البلديات في المملكة وحدات خاصة بتمكين المرأة كجزء من اهتمام البلديات في تمكين المرأة اقتصاديا وتنمويا واجتماعيا، وإشراك المرأة في كثير من القطاعات الحاضنة للمرأة في جميع القطاعات المعنية من جمعيات واتحادات والتشابك مع هذه الجمعيات في الأنشطة والبرامج المشتركة من اجل النهوض بواقع المرأة ومساندتها لتسيير امور حياتها الاقتصادية والاجتماعية (العش، 2020)

وتسعى وحدات التمكين في بلديات المملكة الاردنية الهاشمية مساعدة المرأة على تحقيق ذاتها والانخراط في مختلف البرامج التنموية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية للمساهمة في دعم جهود التنمية المستدامة وتحقيق الفائدة من المشاريع الإنتاجية للمجتمعات المحلية وخاصة النساء (أبو حمود، 2018)

ويأتي دور البلديات في تمكين المرأة من اجل خدمة العمل التشاركي والمجتمعي وابراز دور البلديات الذي يرتكز على دعم مشاريع وأفكار ومبادرات ابناء المجتمعات المحلية التي تتبع لخدمة البلدية وكشف الطاقات الإبداعية للمرأة المميزة والأخذ بيدها. بالإضافة الى تحسين وضع المرأة الاقتصادي والذي التمكين الاهم في تأهيل المرأة للتخلص من البطالة والفقر التي تشكل أبرز تحديات المرأة في الاردن والعمل على دعمها من خلال تسهيل عمليات تسويق منتجاتها وانخراطها في المعارض والمهرجانات التي قد تحقق منها عناصر الفائدة والنجاح (المشاقبة، 2020).

تمكين المرأة ضمن بلدية برقش

استكمالًا لمسيرة البلدية التنموية والخدمية، وتحقيقًا لرؤى جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم، وتطلعات الحكومة الرشيدة في جعل البلدية محور التنمية المحلية، نظمت بلدية برقش ندوة "وحدة تمكين المرأة" لتعزيز دور المرأة في المجتمع وتقديم أفضل الخدمات لها، حيث ناقش المشاركون أهمية تمكين المرأة وسبل تحقيق ذلك. كما تم خلال الندوة إطلاق الموقع الإلكتروني للبلدية كأداة تواصل مجتمعية جديدة لتقديم الخدمات الإلكترونية للمواطنين واطلاعهم على مستجدات وطموحات البلدية وخططها المستقبلية.في إطار سعيها لتعزيز دور المرأة في المجتمع وتقديم أفضل الخدمات للمواطنين، نظمت بلدية برقش ندوة "وحدة تمكين المرأة". تضمنت الندوة مناقشات حول أهمية تمكين المرأة وسبل تحقيق ذلك، بالإضافة إلى إطلاق الموقع الإلكتروني للبلدية كأداة تواصل مجتمعية جديدة لتقديم الخدمات الإلكترونية للمواطنين واطلاعهم على مستجدات وطموحات البلدية وخططها المستقبلية.

يعمل بجهد لتحقيق تلك الرؤى بتعزيز دور البلدية وتحقيق المشاركة المجتمعية، وتقديم أفضل الخدمات للمواطنين، وتحقيق الحياة الكريمة للمواطنين الأعزاء. ومن منطلق تعزيز التواصل المجتمعي، يشمل ذلك تحسين الخدمات وتنفيذ استراتيجية التواصل المجتمعي، واعتبار الموقع الإلكتروني أداة للتواصل المجتمعي. وإطلاق الموقع الإلكتروني يأتي كجزء من منظومة استراتيجية التواصل المجتمعي، ويعتبر داعمًا لجميع خدمات البلدية في كافة القطاعات، مواكبًا التطور الإلكتروني والرقمي. وشعار الموقع "الشراكة المجتمعية" يبرز أهدافه: تقديم الخدمات الإلكترونية للمواطنين، وإعلامهم واطلاعهم على مستجدات وطموحات البلدية وخططها المستقبلية، وسماع أرائهم وملاحظاتهم. وفي الختام، خدمة

المواطنين وإشراكهم هو هدف البلدية، وتفاعل المواطنين يشحذ همم البلدية لتقديم أفضل الخدمات، وتحقيق نمو وازدهار لبلدية ووطننا العزيز.

توزيع المهام بين أعضاء وحدة تمكين المرأة في البلديات يعكس تنظيمًا فعّالًا لضمان تحقيق الأهداف المحددة وتنفيذ البرامج بكفاءة. يتضمن هذا التوزيع مجموعة متنوعة من الأدوار والمسؤوليات التي تسهم في تعزيز دور المرأة في المجتمع المحلي وتحقيق التمكين النسائي. إليك توزيع المهام المقترح:

رئيس الوحدة:

تحديد الأهداف ووضع استراتيجيات لتحقيقها.

الإشراف على أعضاء الوحدة وتوجيههم.

تمثيل الوحدة في الجلسات الرسمية والفعاليات ذات الصلة.

نائب الرئيس:

مساندة رئيس الوحدة وتعويضه في حالة الغياب.

الإشراف على تنفيذ المشاريع والبرامج.

أمين السر:

توثيق الاجتماعات وإعداد التقارير الدورية.

إدارة البيانات والمعلومات الخاصة بسيدات المجتمع المحلي.

ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (38)
2024-2-5

ضابط الارتباط:

التواصل مع أعضاء المجلس البلدي وغيرهم من الجهات المعنية.

تسهيل تبادل المعلومات بين وحدة التمكين والجهات الخارجية.

مسؤول التنسيق الخارجي:

بناء شراكات مع منظمات غير حكومية ومؤسسات أخرى لتقديم الدعم والتدريب.

تنسيق الأنشطة المشتركة والفعاليات مع الشركاء الخارجيين.

مسؤولات الحشد والتنسيق:

تنظيم حملات توعية وفعاليات لجمع الدعم للمشاريع المحلية للنساء.

التعاون مع الجهات ذات الصلة لتنظيم برامج تدريبية وورش عمل.

مسؤول لوجستك:

ضمان توفير الموارد اللازمة لتنفيذ البرامج والفعاليات.

إدارة العمليات اللوجستية لضمان سلاسة تنفيذ الأنشطة.

مهمة الوحدة تتمثل في توفير قاعدة بيانات شاملة عن سيدات المجتمع المحلي، بما في ذلك مشاريعهن وإنجازاتهن، وتقديم الدعم والتدريب لهن، بالإضافة إلى تنظيم معارض لتسويق منتجاتهن. أما دور أعضاء

المجلس البلدي، فهو الوسيط بين وحدة التمكين والمجتمع المحلي، حيث يقومون بتعزيز التواصل وتقديم الدعم اللازم لضمان نجاح المبادرات المحلية لتمكين **المرأة**.

نتائج الدراسة

- أظهرت الدراسة أن هناك تحسيناً ملموساً في دور البلديات في دعم تمكين المرأة عند تحسين التوجيهات السياسية وتعزيز الهياكل التنظيمية.
- كشف التحليل عن تحديات محددة تتعلق بتحقيق التماثل بين الجنسين في بعض البلديات، مما يبرز ضرورة التركيز على استحداث حلول مبتكرة لتجاوز هذه التحديات.
- أظهرت الدراسة أهمية التمويل المستدام وتوفير الموارد كعناصر أساسية لضمان نجاح برامج تمكين المرأة.

التوصيات:

تعزيز التوجيهات السياسية المحلية الموجهة نحو تعزيز مشاركة المرأة في صنع القرار وتحقيق التماثل بين الجنسين.

تعزيز التعاون بين البلديات والجهات ذات الصلة لتبادل الخبرات وتبني حلول مشتركة لتحقيق التمكين النسائي.

تعزيز التشريعات المحلية وتطبيق السياسات التي تعزز حقوق المرأة وتحقق التماثل بين الجنسين.

تعزيز الشفافية والمساءلة في استخدام الموارد المالية المخصصة لتعزيز برامج تمكين المرأة.

تشجيع على إطلاق مبادرات جديدة وابتكار الآليات لتحقيق التمكين النسائي، مع التركيز على الحوكمة المحلية وتطوير المهارات النسائية.

المراجع

أبو حمود، محمد أحمد (2018). مشاركة لمرأة في الاردن في الحياة السياسية الثابت والمتغير، مجلة المستقبل العربي، لبنان.

التل، سهير (2008) تاريخ الحركة النسائية الأردنية منذ عام 1944م حتى عام 2008،اللجنة الوطنية لشؤون المرأة.الأردن.

الجريبيع، محمد (2000). المرأة والمشاركة السياسية في الأردن، تطور الموقف من تخصيص حصة من مقاعد البرلمان للمرأة"، ندوة المرأة والمشاركة السياسية، عمان: مركز الأردن الجديد للدراسات.الاردن.

جمعة، سلمى محمود (2000). طريقة العمل مع الجماعات–المكتبة الجامعية،الإسكندرية، مصر.

حريم، شاكر، الخشالي، حسين (2004). تمكين العاملين وأثره في فاعلية الجماعة، دراسة ميدانية في الشركات الانشائية الأردنية، المجلة الأردنية في إدارة العمال، العدد 1، الاردن.

الخاروف، والحسين، (2013). العوامل المؤثرة في فوز لمرأة في الاردن في الانتخابات النيابية لعام 2007،"المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، العدد2،المجلد 6:ص266–297،الجامعة الأردنية، الاردن.

خلايله، حنان أحمد عبد الكريم (2018). التنظيم القانوني للتمثيل النيابي للمرأة في مجلس النواب الأردني، رسالة دكتوراه منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

الخوالدة، صالح عبد الرزاق (2018) المشاركة السياسية للمرأة في الاردن /مشاركة المرأة في الانتخابات البلدية، مجلة العلوم الاجتماعية، (،252-218). الأردن.

الخوالدة، صالح عبد الرزاق (2017.) حقوق لمرأة في الاردن في تأليف الأحزاب والانتساب إليها، مجلة جيل حقوق الانسان،(17) (79-5) الجزائر.

الرواشدة، أسماء ربحي والرواشدة، علاء زهير (2016). المعوقات التي تحد من مشاركة لمرأة في الاردن في الحياة السياسية في ضوء بعض المتغيرات الاجتماعية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 1353-1372.، الأردن.

الزبيب، عبدالرحمن علي (2020).القوانين التمييزية ضد المرأة اليمنية، المركز الديمقراطى العربى، 27، تشرين ثاني، برلين.

الساكت، موسى (2020).بأفكار ومواقف رأي اقتصادي تمكين المرأة .. اقتصاديا، صحيفة الغد، 29،كانون ثاني، الاردن.

عارف، عالية (2004) تمكين العاملين ومتطلبات التطبيق في المنظمات العامة المصرية، رسالة دكتوراه الفلسفة في الإدارة العامة غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسي، الأردن.

عريقات، أحمد يوسف (2009) دور التمكين في إدارة الأزمات في منظمات الأعمال، ورقة مقدمة الى المؤتمر العلمي الدولي السابع "تداعيات الأمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال: التحديات-الفرص-الآفاق، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، بجامعة الزرقاء، الاردن.

العزام، عبد المجيد (2009). الوعي السياسي والمشاركة السياسية للمرأة في الريف، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

العش، دعاء مسلم (2020)الحقوق السياسية للمرأة في التشريع الأردني والشريعة الإسلامية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

فرج، كارولين. (1996) دليل لمرأة في الاردن في الحياة العامة والسياسية". عمان: مركز الكتبي للبحوث والتدريب، الاردن.

قاسم، رجاء محمد (2015) :المرأة وصناعة القرار دراسة اجتماعية ميدانية في تمكين المرأة .بيت الحكمة، جمهورية العراق، الطبعة الأولىو العراق.

قناة المملكة (2021). صدور قانون الإدارة المحلية في الجريدة الرسمية، 23، ايلول، الأردن.

قناة المملكة (2021).تحديات أمام لمرأة في الاردن في سوق العمل فاقمتها جائحة كورونا، 8، اذار، الاردن.

اللجنة الوطنية الأردنية لحماية المرأة (2021). البدء بتطوير المرحلة الثانية من خطة التمكين الاقتصادي للمرأة في الأردن، 3، ايار، الاردن.

المحمود، زمرد (2020). المرأة والنوع الاجتماعي، موقع عمون الالكتروني، 19، تموز،الاردن.

المشاقبة، يوسف (2020). التأكيد على أهمية تعزيز دور المرأة ودعم مشاريعها الإنتاجية، صحيفة الأنباط، الاردن.

وكالة الأنباء الأردنية (2019). تأهيل 319 سيدة ضمن مشروع تمكين المرأة، 3، كانون ثاني، الأردن.

وكالة الإنباء الأردنية (2022). سيدات أعمال: المشاركة الاقتصادية للمرأة تعزز النمو الاقتصادي المنشود، 13، نيسان، الأردن.